المطلب الثاني: أنواع التدقيق

الفرع الاول: من حيث نطاق عملية التدقيق

- **التدقيق الكامل:** المقصود بتدقيق الحسابات الكامل، هي عملية تدقيق الحسابات التي تخول المدقق حق تدقيق أي بيانات أو عمليات دون استثناء ودون قيود أو شروط محددة له، وفي هذا النوع من تدقيق الحسابات يستخدم المدقق رأيه الشخصي في تحديد نطاق وحدود إطار ودرجة التفاصيل اللازمة لبرنامج تدقيقه، وذلك في ضوء ما يتضح له من قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية في الوحدة الاقتصادية محل تدقيق الحسابات[2].

- **التدقيق الجزئي:** هو تدقيق جزء محدد من عمليات المؤسسة وذلك بتكليف خطي من قبل إدارة المؤسسة، كأن تتفق الإدارة مع المدقق علي تدقيق مستندات عملية معينة أو فحص جزء محدود من الفترة المالية أو فحص عمليات قسم من أقسام المؤسسة ويهدف هذا النوع إلى الحصول على التقرير المتضمن للخطوات التي اتبعت والنتائج التي توصل إليها الفحص ولا يهدف إلى الحصول على رأي فني محايد على مدى عدالة القوائم المالية ومدى دلالتها للمراكز المالية ونتيجة الأعمال كما هو في التدقيق الكامل، ويجب على المدقق في التدقيق الجزئي الحصول على عقد كتابي يوضح المهمة المطلوب قيامه بها

ليحمي نفسه ولا ينسب إليه تقصيره في الأداء[1].

الفرع الثاني: من حيث الإلزام

- **التدقيق الالزامي** :هو التدقيق التي يحتم القانون القيام بها (قانون الشركات، قوانين الضرائب، قانون الاستثمار وقوانين المالية)[2]، حيث نص المشرع من خلال نصوصه على الزامية تعيين مدقق يقوم بالوظائف المنوطة له من خلال القانون المعمول به، وهذا بغية الوصول الى الاهداف المرجوة من التدقيق[3].
- **التدقيق الاختياري**: وهو التدقيق الذي يتم دون إلزام قانوني وبطلب من أصحاب المؤسسة أو مجلس الادارة، ففي المؤسسات الفردية و شركات الأشخاص قد تتم الاستعانة بخدمات المدقق الخارجي في تدقيق حسابات المؤسسة واعتماد القوائم المالية الختامية، نتيجة للفائدة التي تتحقق من وجود مدقق خارجي من حيث اطمئنان الشركاء على صحة المعلومات المحاسبية عن نتائج الأعمال والمركز المالي، والتي تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء وخاصة في حالات الانفصال أو انضمام شريك جديد. وفي حالة المؤسسات الفردية نلاحظ أن وجود مدقق خارجي يعطي الثقة للمالك في دقة البيانات المستخرجة من الدفاتر وتلك التي تقدم إلى الجهات الخارجية وخاصة لمصلحة الضرائب[4].

الفرع الثالث: من حيث توقيت مهمة التدقيق:

-التدقيق النهائي : يقصد به التدقيق في نهاية السنة المالية للمؤسسة، بعد ان تكون السجلات و القيود المحاسبية و قيود التسوية قد أغلقت، و تم إعداد القوائم المالية للمؤسسة .و يمتاز هذا النوع من التدقيق بعدم حدوث أي تعديل في البيانات المثبتة في الدفاتر، أو تغيير في الأرصدة ، حيث تبدأ عملية التدقيق بعد ترصيد الحسابات و اقفال السجلات المحاسبية ، و يطلق على هذا النوع من التدقيق تدقيق الميزانية العمومية، و هو يلائم المؤسسات الصغيرة و متوسطة الحجم ، و يقتصر على فحص مفردات القوائم المالية و مفردات الميزانية فحصا تفصيليا للدفاتر و السجلات المحاسبية للتأكد من مطابقة مفردات

---

[1] نواف محمد عباس الرماحي، مراجعة المعاملات المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ،سنة 2005، ص5.

[2] أحمد فايد نور الدين، مرجع سابق ذكره، ص18.

[3] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات (الاطار النظري والممارسة التطبيقية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،،2005، ص21.

[4] محمد سمير الصبان، محمد الفيومي محمد، المراجعة بين التنظير والتطبيق، الدار الجامعية ،1999 ، ص1

القوائم المالية لما هو ظاهر بالدفاتر و السجلات.

▪**التدقيق المستمر** :يعني القيام بعملية التدقيق و الفحص بصفة مستمرة، و ذلك من خلال قيام المدقق بزيارات دورية للمؤسسة خلال السنة المالية لتدقيق و فحص البيانات المرحلة إلى الدفاتر و السجلات المحاسبية ، و هذا لا يعني عدم قيام المدقق بعملية تدقيق نهائية في نهاية السنة المالية يقوم فيها بعد ترصيد و اغلاق القيود و التسويات[1].

الفرع الرابع: من حيث القائم بالتدقيق

- **التدقيق الداخلي:** هو مجموعة من الاجراءات التي تنشأ داخل المؤسسة لغرض التحقق من طبيعة السياسات والخطط **المرسومة** ة كما يمكن تعريفه بأنه أداة تعمل من داخل المؤسسة للحكم والتقييم لخدمة أهداف الإدارة في مجال الرقابة الداخلية عن طريق مراجعة العمليات المحاسبية والمالية والعمليات التشغيلية الأخرى وقد اقتصر التدقيق الداخلي في بادئ الأمر على محاسبة الدفاتر والسجلات لغرض اكتشاف أخطاء التسجيل وبعد ذلك اتضحت إمكانية استخدامه لخدمة الإدارة العليا في جميع المجالات وتقوم به هيئة داخلية أو محققين تابعين للمؤسسة[2].

التدقيق الخارجي: هو عملية فحص القوائم المالية يقوم به شخص خارجي مستقل عن إدارة المؤسسة ومدى تمثيلها لنتيجة الأعمال و مركزها المالي عن طريق اكتشاف الأخطاء وتحديد الانحرافات ومعالجتها[3].

المبحث الثالث: التدقيق البنكي

المطلب الأول: تعريف وأهمية التدقيق البنكي

الفرع الأول: تعريفه

زهير عيسى،" تدقيق الحسابات "الجراءات العملية[1] دار البداية ،عمان،"، 2015، ص23، 24 .

[2] خالد راغب الخطيب ،خليل محمود الرفاعي ، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات دار المستقبل للنشر والتوزيع الأردن، ص25.

المرجع سابق ذكره، نفس الصفحة.[3]

من أجل الحفاظ على سلامة وقوة الجهاز البنكي الذي يساهم في التنمية الاقتصادية، فرض التدقيق في البنوك نظرا لما يحققه من أهداف مباشرة على مستوى البنك وغير مباشرة على مستوى الاقتصاد ككل.

ويعرف التدقيق البنكي على أنه: مراجعة خارجية تقليدية تستمد أهدافها وأهميتها من المراجعة الخارجية لحسابات المؤسسات الاقتصادية، فمراجع الحسابات يبدي رأيا فنيا محايدا حول القوائم المالية السنوية وإيضاحاتها المتممة لها: ويهدف أيضا إلى خدمة ومساعدة أصحاب المصالح المختلفة مع البنك باعتباره وكيلا عنهم، وكذا التأكيد على الثقة والصدق في القوائم المالية السنوية ومدى تحقق معيار الإفصاح في القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة.[1]

الفرع الثاني: أهميته

تكمن أهم مبررات اعتماد التدقيق في البنوك فيما يلي:

-تحتفظ البنوك بقدر هائل من العناصر النقدية والأدوات والأصول المتداولة الواجب حمايتها ماديا.

-خصائص السيولة النقدية تجعل البنوك عرضة للتلاعب والاختلاس وغسيل الأموال، وهذا يستدعي تطبيق إجراءات تشغيلية رسمية ورقابة داخلية صارمة ومراجعة خارجية تأكد ذلك.

-تخضع البنوك لإشراف البنك المركزي ويعتبر تقرير المراجع الخارجي ذو أهمية بالغة.

-تعمل البنوك عادة بدرجة عالية من الرفع المالي، مما يجعلها عرضة لأحداث اقتصادية سلبية وعرضة لخطر الإفلاس ومخاطر المركز المالي.

[1]بن الدين أمحمد، عوماري عائشة، عوماري فاطمة، أثر تطبيق التدقيق وفق معايير التدقيق الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية في المؤسسات البنكية –دراسة لمجموعة من البنوك في الجزائر-، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 04، 2017، ص98.

-تعتمد البنوك بشكل جوهري على الودائع الجارية كمصدر تمويل رئيسي، وبالتالي فإن فقدان الثقة فيها يجعلها عرضة لمخاطر السيولة.

-يكون البنك وكيلا في بعض الأصول، وهذا يتطلب ضرورة وجود رقابة داخلية صارمة ورقابة خارجية مستقلة تضمن للمودعين حماية أموالهم.

-تداول الأوراق المالية المعقدة يستدعي وجود إجراءات مناسبة لذلك.